

تبني أبعاد التنمية المستدامة من طرف المشاريع المقاولاتية دراسة حالة مؤسسة يونيليفر
UNILEVER

Adopt the dimensions of sustainable development through entrepreneurial projects UNILEVER case study

زرفاوي مصطفى¹، براهمي زررور^{2*}

¹ جامعة العربي التبسي (الجزائر)، mostafa.zarfawi@univ-tebessa.dz

² جامعة العربي التبسي (الجزائر)، zarzour.brahmi@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2021/07/30

تاريخ القبول: 2021/06/03

تاريخ الاستلام: 2021/04/29

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز كيفية تبني أبعاد التنمية المستدامة من طرف المشاريع المقاولاتية بمؤسسة يونيليفر UNILIVER، وخلصت إلى أنه في إطار تبني المشاريع المقاولاتية لأبعاد التنمية المستدامة مكلف ومحفوف بالمخاطر والمعوقات إلا أن نتائجه الاقتصادية بالدرجة الأولى أعلى لا سيما أن ذلك ذو صدى تسويقي مرتفع يخدم المركز التنافسي للمشروع، إضافة إلى تحقيق عوائد إجتماعية وبيئية.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، مقاولاتية، مقاولاتية مستدامة.

تصنيف JEL: Q01 ؛ L26

Abstract: The aim of this study is to try to show how sustainable development dimensions can be adopted by UNILIVER projects. It concluded that in the context of the adoption of construction projects for the dimensions of sustainable development, it is costly and fraught with risks and constraints. However, its economic results are primarily higher, Competitive position of the project, in addition to achieving social and environmental returns.

Keywords: Sustainable Development ; Entrepreneurship ; Sustainable Entrepreneurship.

Jel Classification Codes : Q01 ; L26

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يسعى الفكر التنموي الحديث إلى إيجاد السبيل الأمثل لإشباع حاجات ورغبات المجتمعات دون هدر حق الأجيال القادمة في تحقيق ذلك من خلال إرساء معالم التنمية المستدامة باعتبارها منظومة تقوم على المحصلة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وتجيدها يستلزم تغيير السياسات والبرامج التنموية والإستراتيجيات المتبناة من طرف المؤسسات بما فيها المشاريع المقاولاتية التي باتت تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية خصوصا بعد أن أصبحت تشغل مكانة واسعة في الهيكل الاقتصادي سواء بالنسبة للمتقدمة أو النامية.

ويعد تبني المشاريع المقاولاتية لأبعاد التنمية المستدامة خاضعا لثلاث وجهات نظر مختلفة ترى الأولى أن المؤسسات الخاصة حلليا إقتصادية هدفها تعظيم الربح مما ينعكس إيجابا على مختلف جوانب الحياة، والثانية فتؤمن بكون المؤسسة كيان إجتماعي لابد أن يأخذ على عاتقه الدور والإلتزام الإجتماعي، أما الوجهة الثالثة شكلت النمط المتوازن الذي يهتم بالبعد الإقتصادي والإجتماعي للتنمية مع الحفاظ على البيئة.

1. إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية كالآتي:

كيف يتم تبني أبعاد التنمية المستدامة من طرف المشاريع المقاولاتية بمؤسسة يونيليفر UNILIVER؟

2. التساؤلات الفرعية للدراسة

يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية كما يلي:

- فيم تتمثل أبعاد التنمية المستدامة ؟

- ما المقصود بالمقاولاتية المستدامة ؟

- كيف يتم تبني أبعاد التنمية المستدامة من طرف المشاريع المقاولاتية بمؤسسة يونيليفر UNILIVER ؟

4. أهمية الدراسة

تتحلى أهمية الدراسة في أن المشاريع المقاولاتية تعتبر حجر الأساس في تحقيق التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية، ما يبرز أهمية اقتراحها بمصطلح الاستدامة لتحقيق عدالة وكفاءة استخدام وتوزيع الموارد بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية، ذلك من خلال تبنيها لأبعاد التنمية المستدامة.

5. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف من بينها ما يلي:

- محاولة توضيح الإطار النظري للتنمية المستدامة وأبعادها.

- تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للمقاولاتية المستدامة.

- محاولة إبراز كيفية تبني أبعاد التنمية المستدامة من طرف المشاريع المقاولاتية بمؤسسة يونيليفر UNILIVER.

6. منهج الدراسة

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاعتماد على المصادر المكتبية لتوضيح المفاهيم النظرية للدراسة، كما تم الإعتماد على المعلومات المتاحة على الموقع الإلكتروني الرسمي لمؤسسة يونيليفر UNILIVER لإعداد الدراسة التطبيقية.

7. هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- المحور الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

- المحور الثاني: أساسيات المقاولاتية المستدامة.

- المحور الثالث: تبني أبعاد التنمية المستدامة من طرف مؤسسة يونيليفر UNILEVER.

المحور الأول: الإطار النظري للتنمية المستدامة

لطالما كان يتم ربط مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي، ومع صدور تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يعد مفهوم التنمية مقتصرًا فقط على النمو الاقتصادي بل تعداه للتأكيد على ضرورة تحسين ظروف ونوعية الحياة المادية والمعنوية والحريات السياسية وباقي الجوانب الأخرى، ثم برزت نقلة إضافية بإضافة البعد الزمني من منطلق وجوب توفر العدالة في استفادة الأجيال القادمة من عوائد التنمية، وبذلك ظهرت التنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

يمكن الإشارة لذلك من خلال:

1. تعريف التنمية المستدامة

ورد مفهوم التنمية المستدامة الأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، حيث عُرفت أنها تلك التنمية التي تلبى حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجتهم (عارف ، 1987، صفحة 69). وعرفت بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة (Wakerman, 2008, p. 31).

وتعرف بأنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرض كامله بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المعتمدة الموارد والتي تعاني من التهميش (SMOUTS, 2005, p. 04).

كما تم تعريفها بأنها تنمية دون دمار أي أنها التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال العامة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يفوقه إن أمكن (وسن، 2013، صفحة 28). ويعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره حول التنمية البشرية في عام 1992 بأنها "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية، كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا مستدامة (مزارشي و مداني، 2008، صفحة 03).

أمّا التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية فقد أعطى تعاريف واسعة الاستعمال للتنمية المستدامة قسمت إلى أربع [04] مجموعات هي (بوهزة و بن سديرة، 2008، صفحة 02):

- **اقتصاديًا:** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية أما لنسبة للدول النامية فتعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستويات المعيشة والحد من الفقر ومظاهر التخلف.

- **اجتماعيًا:** السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية.

- **بيئيًا:** حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها وخاصة الأرض والماء لزيادة الانتاج العالمي من الغذاء وكذلك حماية البيئة من التلوث الناجم عن النشاطات الاقتصادية المختلفة.

- **تكنولوجيًا:** التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرّة للبيئة والمحيط في الصناعة وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأنها كلها تدور حول الإنسان سواء على المدى القصير من خلال الاهتمام بحاجياته الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحسين مستوى معيشته وتحقيق رفاهيته، أو على المدى الطويل من خلال ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتاحة أو بين المناطق مثل خلق العدالة والمساواة بين الشمال والجنوب.

2. خصائص التنمية المستدامة:

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز التنمية المستدامة، أهمها (وسن، 2013، صفحة 33):

- الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها؛
- إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا وتعقيدا؛
- التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا، وتسعى إلى الحد من تفاقم في العالم؛
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات؛
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعض، وذلك لشدة تداخل العناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية؛
- التنمية المستدامة المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة وللسنوات معدودة، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد، وإن الاحتياجات كما يتصورها الناس تحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

3. أهداف التنمية المستدامة:

- للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها تلخص فيما يلي (عثمان و أبو زنط، 2010، الصفحات 30-31):
- تحقيق حياة أفضل للسكان: من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي.
- احترام البيئة الطبيعية: إن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام، فضافة البيئة أساس حياة الإنسان، وحماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل.
- توعية السكان بالمشاكل والمخاطر البيئية: فبالوعي تحدث تنمية مستدامة اتجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات التنمية المستدامة.
- تحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلائي للموارد: فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلائي مخطط له ومدروس لكيلا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدتها، فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.
- ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع: عن طريق توظيف هذه الوسائل واستغلالها بما يخدم تنمية الأفراد والمجتمع، وتحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون لها انعكاسات سلبية على المجتمع.
- إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع: وذلك بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والتحكم في المشاكل البيئية الخاصة، وبدوره يؤدي إلى إيجاد بدائل مناسبة لهذه المشاكل.

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة

حل الدراسات والأبحاث تشير إلى أن التنمية المستدامة تقوم على التداخل بين ثلاثة أبعاد أساسية، البعد الاقتصادي الذي يجسد التراكم الكمي، البعد الاجتماعي الذي يعبر عن التراكم النوعي، والبعد البيئي الذي يجسد المحيط والموارد الطبيعية وكيفية المحافظة عليها، فالتنمية المستدامة تنمية بأبعاد ثلاثية مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد.

1. البعد البيئي:

إن التنمية المستدامة تتطلب حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، حيث أن الفشل في حماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كقيل بوقوع مشكلة في الغذاء، يعاني منها سكان العالم كله وخاصة الأجيال القادمة وبالتالي فإن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يقللان من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات يلوث المياه السطحية والجوفية، فضلاً عن الضغوط البشرية والحيوانية التي تضر بالغطاء الخضري والغابات، وبالتالي فلا بد من استخدام الأراضي القابلة للزراعة ومياه الري استخداماً أكثر كفاءة، وأيضاً استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيا زراعية محسنة، والمحافظة على المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث جفافاً اضطراباً في النظم البيئية (عثمان و أبو زنت، 2010، صفحة 39)، حيث يمكن تلخيص أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي كما يلي:

- حماية الموارد الطبيعية، وذلك عن طريق استحداث وتبني الممارسات والتكنولوجيات الزراعية المحسنة تكنولوجياً حيث تزيد من المحاصيل، ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات وتجنب تلوث الأغذية (قاسم، 2007، صفحة 34).
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري، وذلك عن طريق تجنب جميع الاختلالات التي من شأنها تدمير الكرة الأرضية كالتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض وارتفاع مستوى سطح البحر... إلخ (BURGENMIER, 2008, p. 180).
- الحفاظ على التنوع البيولوجي، أي أن يضمن ثراء الأراضي في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك لإبطاء عملية الانقراض وتدمير النظم البيئية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها (حميدوش، 2006، صفحة 12).

2. البعد الاجتماعي:

يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في علاقات الأفراد والتجمعات البشرية بكل أنواعها والمؤسسات والنظم والقيم التي تحكم التفاعلات مع الآخرين، كما تتضمن العقائد والأديان والديانات والقوانين والتحويلات السياسية الحارّة، ويكمن جوهر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في عدالة توزيع الموارد والمساواة الاجتماعية وتوفير فرص العيش والحياة للجميع، وضمان مشاركة المجتمع في اتخاذ قرارات التنمية وصنعها، وضمان إتباع أصول الحكم الرشيد، بما يكفل حرية وأمن الإنسان (محارب، 2001، صفحة 195)، ويمكن إيجاز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في النقاط التالية (قاسم، 2007، صفحة 33):

- تثبيت النمو الديموغرافي، لأن النمو السريع يحدث ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية.
- تمكين المرأة.
- الصحة والتعليم: من خلال الاهتمام بصحة السكان وخاصة المرأة والطفل بالإضافة إلى منع التسرب التعليمي وتطوير التعليم.
- حرية الاختيار والديموقراطية.

3. البعد الإقتصادي:

يعكس البعد الاقتصادي الوضع الذي يكون فيه البشر قادرا على النمو والتطور وزيادة الرفاهية، فالتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على الفقر وتحقيق أكبر عدالة في توزيع المداخل بما يساهم في زيادة رفاهية الأفراد لأبعد الحدود من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، ويشير العنصر الاقتصادي إلى الكفاءة والنمو والاستقرار ويندرج ضمن البعد الاقتصادي عناصر عديدة أهمها (عثمان و أبو زنت، 2010، الصفحات 30-31):

- إيقاف تبيد الموارد الطبيعية.
- رفع كفاءة الاقتصاد وتقليص تبعية الدول النامية.
- المساواة في توزيع الموارد والحد من تفاوت الدخل.
- تقليص الإنفاق العسكري.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.

إضافة للأبعاد الثلاثة السالف ذكرها، فإن بعض الباحثين يضيفون **البعد التكنولوجي** كبعد مستقل للتنمية المستدامة، في حين أن باحثين آخرين يُلحقونه بالبعد البيئي، حيث أنه يمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي (قاسمي، 2011، صفحة 05):

- تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
- تحسين أداء المنظمات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيا الحديثة.
- استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، وزيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.
- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المحور الثاني: أساسيات المقاولاتية المستدامة

المقاولاتية المستدامة هي الالتزام المستمر من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقيا، والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية حياة القوى العاملة والمجتمع المحلي وكذا الأجيال القادمة، حيث تعتبر المؤسسة من منظور المقاولاتية المستدامة مجموعة من المسؤوليات اتجاه المساهمين، الطبيعة، المجتمع والأجيال المستقبلية. كما تستعمل المقاولاتية الخضراء أو البيئية للتعبير عن السلوكيات المبتكرة من طرف الأفراد والمنظمات التي ترى في الجوانب البيئية هدف أساسي وميزة تنافسية.

أولا: مفهوم المقاولاتية المستدامة

يتم تناول المقاولاتية المستدامة من خلال:

1. تعريف المقاولاتية المستدامة

لأن هدف المقاولاتية المستدامة هو الجمع بين مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وتلك البيئية لأعمال المقاولاتية، لذا يمكن التعرّيج على تعريف المقاولاتية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية قبل إعطاء تعريف للمقاولاتية المستدامة.

- المقاول من حيث النظرة الاقتصادية هو من يقوم بإدارة الأعمال والمخازفة من أجل تحصيل الأرباح (ESTAY، 2012، صفحة 32)، فالمقاولاتية التي تعبر عن التوجه الاقتصادي تتم عبر اكتشاف الفرص والعمل على استثمارها بغية الحصول على

الأرباح من خلال الانطلاق في مشروع أو مؤسسة جديدة والميل نحو المخاطرة وإبداع المنتج وتسيير الموارد (جلاب، 2016، صفحة 115).

- بينما المقاولاتية الاجتماعية هي التي تشمل الأنشطة والعمليات التي يتم القيام بها للاكتشاف والتعرف واستغلال الفرص من أجل تعزيز الثروة الاجتماعية من خلال انشاء مشاريع جديدة أو إدارة المؤسسات القائمة بطريقة مبتكرة (Samer, 2012, p. 24)، وإيجاد تغيير اجتماعي إيجابي يلبي الاحتياجات المجتمعية والرفاهية الاجتماعية.

- أما المقاولاتية الإيكولوجية فعادة ما يشار إليها باسم المقاولاتية الخضراء، المقاولاتية الأخلاقية، المقاولاتية البيئية، ويمكن تعريفها أنها إنشاء مبتكر لمؤسسات تقوم بعرض المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة والتي تسعى للجمع بين المكاسب البيئية والاجتماعية ولا تقتصر فقط على تحقيق الأرباح (Thaddeus , 2013, p. 266)، وتعبّر عن إلتزام المؤسسة بمراعاة الجوانب البيئية في عمليات اكتشاف وتقييم وانتهاز الفرص الاقتصادية المتاحة في السوق (جلاب، 2016، صفحة 119).

إجمالاً فالمقاولاتية المستدامة عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها: "الالتزام المستمر لمؤسسات الأعمال بالتصرف بطريقة أخلاقية والمساهمة في التنمية الاقتصادية في ظل تحسين نوعية الحياة لليد العاملة وكذا عائلاتهم وللمجتمع المحلي والعالمى سواء للأجيال الحالية أو المستقبلية" (Surinder , 2012, p. 08).

كما يمكن تعريفها أنها عملية اكتشاف الفرص وإيجادها وتقييمها واستغلالها بغية توفير منتجات مستقبلية تتوافق وأهداف التنمية المستدامة (Fernqndo , 2012, p. 05).

2. أهداف المقاولاتية المستدامة:

تسعى المقاولاتية المستدامة لتحقيق عدة أهداف اقتصادية اجتماعية وبيئية تلخص فيما يلي (Bhushan, 2012, p. 41):

- الحماية المادية للبيئة الحيوية.
- تحسين البيئة الاجتماعية بما في ذلك التخفيف من وطأة الفقر.
- ضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل وذلك من خلال الحفاظ على الحصة السوقية و ضمان ولاء المستهلكين الخُضر.
- المحافظة على المؤسسة من خلال تحسين البيئة البشرية (خلق الدافعية لدى العمال وتحفيزهم على الشعور بتقدير الذات).
- توفير المنتجات والخدمات العضوية.
- منع التلوث من خلال التقنيات الحديثة والحلول التي تقدمها التكنولوجيا للمؤسسات.
- إعادة تكييف المنتجات والعمليات بما يتلاءم مع البيئة.
- الحد من الأضرار البيئية.
- احترام حقوق الانسان وتوفير العناية اللازمة للعمال في الجانب الصحي.
- الحرص على أن تشمل الممارسات البيئية والاجتماعية شاملة لجميع نشاطات المؤسسة وألا تقتصر فقط على العمليات الإدارية.

3. أهمية المقاولاتية المستدامة:

يمكن إجمال أهمية المقاولاتية المستدامة في النقاط الآتية (Oriol, 2011, p. 05):

- تمنح طرق جديدة حديثة للتحكم في قيم التكاليف البيئية الاجتماعية والمالية، فمن جانب التكاليف البيئية فذلك من خلال تحسين صورتها الخارجية، ومالياً فإن الاستخدام الرشيد للموارد وتقليل التلوث يحقق في حد ذاته مكتسبات مالية إضافية على المدى الطويل.

- إن عملية الابتكار المستدام تمكن من تطوير الفرص غير المحتملة لأنه يقدم حلولاً لمختلف الصعوبات التي يمكن أن تعرقل عملية الاستدامة لمشروع المقاولاتية، حيث أن الابتكار التكنولوجي والاجتماعي يعتبر عنصراً أساسياً في عملية الابتكار المستدام.

- إن المقاولاتية المستدامة لا تعتبر هدفا في حد ذاتها بل تهدف إلى تحسين المنافسة المستمرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب المؤسسة السابقة والسعي نحو تحسين الوضع الراهن.
- تمكن المقاولاتية المستدامة من الفهم الحقيقي للبيئة الخارجية للمؤسسة، فالفرص تأتي من خلال الفهم الجيد للسياق ومتغيرات البيئة الخارجية.
- تعزز من الاتصال الفعال بين الأطراف الفاعلة في المقاولاتية والأطراف أصحاب المصالح مما يسمح بزيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعطاء أهمية وقيمة لأفراد المجتمع المحيط بالبيئة الخارجية لمشروع المقاولاتية.

ثانيا: مقومات تحقيق المقاولاتية المستدامة

1. المسؤولية الاجتماعية:

تساهم المشاريع المقاولاتية في تطوير المجتمع وتلبية متطلباته، فدورها يرتكز على خدمة مصالحها ومصالح الأطراف التي ترتبط بها، لذلك فقد توسع الدور الاجتماعي للمؤسسة خاصة بزيادة الضغوط عليها.

1.1. تعريف المسؤولية الاجتماعية

- تعريف البنك الدولي: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط المؤسسة وللتنمية الاقتصادية (Astrid , 2002, p. 05).

- جمعية الإداريين الأمريكيين ترى بأن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة هي استجابة إدارة المؤسسات إلى التغيير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بإنجاز المساهمات الفردية للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثورة الاقتصادية (الصيرفي، 2007، صفحة 17).

- 2.1. عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة: حدد الباحثون عددا كبيرا من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية، مع وجود اختلاف في ترتيب أولويات هذه العناصر، واستناداً إلى نظرية أصحاب المصالح Stakeholder theory التي تحدد أن المؤسسة وحدة اقتصادية اجتماعية تؤثر وتتأثر بأطراف متعددة هم أصحاب المصالح (نجم عبود، 2012، صفحة 197)، سنحاول إبراز الدور الاجتماعي لكل هذه الأطراف فيما يلي (السكرانة، 2009، صفحة 162):

- المالكون: يتوقعون تحقيق أكبر ربح وتعظيم قيمة السهم والمؤسسة ككل، إعطاء صورة حسنة للمؤسسة، حماية أصولها وزيادة حجم المبيعات.
- العاملون: ينتظرون رواتب مرتفعة، ترقية، تدريب وتطوير مستمر، رضا وظيفي، ظروف عمل مناسبة، رعاية صحية، إجازات مدفوعة، السكان والنقل.
- الزبائن: يتوقعون منتجات بنوعية وأسعار مناسبة، الإعلان الصادق، منتجات آمنة، إرشادات استعمال المنتج وطرق التخلص منه بعد الاستعمال.
- المنافسون: يتوقعون منافسة عادلة ونزيهة، معلومات صادقة ودقيقة، عدم سحب العاملين من الآخر بوسائل غير نزيهة.
- المجهزون: يتوقعون الاستمرارية في التجهيز، أسعار عادلة ومناسبة، تسديد الالتزامات المالية والصدق والمشاركة في التعامل.
- المجتمع: ينتظر المساهمة في دعم البنى التحتية، خلق فرص عمل، دعم الأنشطة الاجتماعية، المساهمة في حالات الطوارئ والكوارث.

- البيئة (الطبيعية): من المتوقع الحد من التلوث، الاستخدام الأمثل للموارد خاصة غير المتجددة، تطوير الموارد وصيانتها وزيادة المساحات الخضراء.
- الحكومة: الإلتزام بالتشريعات واحترام القوانين، تسديد الالتزامات، الضرائب والرسوم، المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية.
- جماعات الضغط الاجتماعي: وتوقع التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك، احترام أنشطة جماعات حماية البيئة، احترام دور النقابات العمالية والتعامل الجيد معها، التعامل الصادق مع الصحافة.

2. الإدارة البيئية

1.2. تعريف الإدارة البيئية: أكدت تقارير الأمم المتحدة أن مفاهيم الإدارة البيئية تقوم أساسا على وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمؤسسة، ويجب أن يشمل جميع المراحل الإنتاجية انطلاقا من اقتناء المواد الأولية وصولا إلى المنتج النهائي وحتى الجوانب البيئية المتعلقة به، وهي أيضا تقوم على التنفيذ الكفء للإجراءات الرقابية، بما فيها التكاليف والأثر البيئي لهذه الإجراءات أيضا، إضافة إلى كيفية استخدام الموارد وتحديد الأدوات والطرق المتبعة لمنع التلوث وللاستخدام الرشيد للموارد (العزايوي والنقار، 2010، صفحة 122).

2.2. أهمية الإدارة البيئية: يمكن تلخيصها فيما يلي (جلال سعد، 2005، صفحة 235):

- القدرة على اجراء دراسات للتحكم في التلوث وتحقيق الربح للمؤسسة.
- تحقيق وفورات في التكاليف الرأسمالية وتكاليف تشغيل وحدات المعالجة.
- رصد نوعية البيئة في المؤسسة الاقتصادية على نحو أفضل.
- وضع الارشادات الخاصة بالنظافة العامة وحماية البيئة الداخلية.
- النجاح في دخول الأسواق العالمية والقدرة على الالتزام بالعايير الدولية.
- تخفيض المشكلات البيئية والتعويضات الجزائية للتلوث.

3. أدوات ومقاييس تطبيق الإدارة البيئية والمسؤولية الاجتماعية:

- سلسلة إيزو ISO14000، تأسست المنظمة العالمية للتقييس International Standard Organisation سنة 1947، نشرت أول مقياس خاص بنظام الإدارة البيئية ISO14000 سنة 1996.
- نظام إدارة وتدقيق البيئة EMAS نشر من طرف مجلس الاتحاد الأوروبي سنة 1995، يشرح اجراءات مشاركة المؤسسات الصناعية في حماية البيئة، هدفه كبح تزايد التلوث الصناعي في دول الاتحاد الأوروبي، أصدر هذا النظام نسخة EMAS 271/2001 الهادف إلى ترقيم الاهتمام بالبيئة والادارة البيئية في المؤسسات.
- المسؤولية الاجتماعية Social Account Ability SA 8000: نظام تسيير مختص في احترام معايير العمل، صدر بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1997.
- الإطار Account Ability AA 1000 نظام تسيير يساعد كل أنواع المؤسسات على إشراك وانضمام أصحاب المصالح في نشاط و حياة المؤسسة، أنشأ سنة 1999.
- OHSQS 18001 صدر سنة 1999 يهدف لتقديم تسيير فعال للصحة والسلامة المهنية للعمال.
- ISO 26000 يضم المبادئ التوجيهية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة صدر في 2009.
- SD 21000 صدر سنة 2003 يهدف إلى مساعدة مسؤولي المؤسسات على وضع وتطبيق أهداف التنمية المستدامة.
- BS8900 [British Standards] صدر سنة 2006 عن معهد المعايير البريطاني، يقدم ارشادات لإدارة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة نحو التنمية المستدامة.

- نموذج التميز [European Foundation for Quality Management] EFQM صدر سنة 1992، يهدف الى توجيه المؤسسات نحو المسؤولية الاجتماعية.

- المعيار الياباني للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة ECS2000 صدر سنة 1997 عن La Fédération économique .Kansei

ثالثا: مؤشرات قياس الاستدامة:

فيما يلي جدول يلخص مؤشرات قياس الإستدامة:

جدول رقم(01): يوضح مؤشرات قياس الإستدامة

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعة	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحسين الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية	ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدايل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر: محمد علي ورم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، عمان، الأردن، ص194.

المحور الثالث: تبني أبعاد التنمية المستدامة من طرف مؤسسة UNILEVER

أولا: نظرة عن مؤسسة UNILEVER:

1. نشأة مؤسسة UNILEVER:

في 1929.09.02 تم توقيع اتفاقية إنشاء شركة UNILEVER عن طريق إندماج شركتين كبيرتين في ذاك الحين وهما شركة LEVER BROTHERS البريطانية وهي شركة متخصصة في صناعة الصابون، وشركة MARGARINE UNIE التي تعمل في مجال تصنيع السمن النباتي، وتم الإعلان الرسمي عن تأسيسها رسميا بتاريخ 1930.01.01 (unilever.com)، هذا الإندماج أدى الى حدوث صيت تجاري كبير في الوسط التجاري وقتها بما أنهما من أكبر الشركات في مجالهما آنذاك.

2. انتشار مؤسسة UNILEVER في العالم:

تنتشر شركة يونيليفر في 190 دولة، توظف أكثر من 149 ألف عامل (unilever.com)، مما جعلها تصنف ضمن حانة الشركات العالمية في جميع المنتجات الاستهلاكية كالمنتجات الغذائية ومنتجات التجميل والمنتجات المنزلية، حيث تم إفتتاح فروع ومكاتب أخرى لها في جميع البلدان بدءاً بالسيطرة الكاملة على السوق الأوروبية وجعل أوروبا بمثابة قاعدتها الأساسية ونقطة الإنطلاق إلى العالمية، حيث بدأت بعد ذلك في الانتشار بقوة في السوق الأمريكية أيضاً، وبمنتجات جديدة تماماً أنتجتها لتلبي إحتياجات السوق الأمريكية، مما جعلها أكثر شهرة وانتشاراً، ومن أمريكا كانت إنطلاقة يونيليفر الأقوى إلى كل بقاع الأرض، حيث شرعت في شراء العديد من العلامات التجارية والشركات المشهورة لتكون تابعة لها، لتحقق سنة 2020 شبكة عالمية من تجار التجزئة قوامها 2.5 مليون شخص (unilever.com).

3. فئات منتجات مؤسسة UNILEVER:

تنتج الشركة أكثر من 400 علامة تجارية، 81% من منتجاتها مُصنفة من أفضل علامتين تجاريتين في السوق، تتفرع منتجاتها إلى ثلاث أقسام رئيسية (unilever.com):

- الجمال والعناية الشخصية: أبرز المنتجات Lifebuoy / Rexona / Dove.
- الأطعمة والمرطبات: أبرز المنتجات Knorr / Hellmann's / Lipton.
- الرعاية المنزلية: أبرز المنتجات Omo / Domestos / Cif.

4. رقم أعمال مؤسسة UNILEVER:

يستخدم منتجات المؤسسة على مستوى العالم أكثر من 2.5 مليار شخص يومياً، بلغ رقم أعمالها 51 مليار أورو سنة 2020، 58% منه في الأسواق الناشئة، مُوزعٌ كالاتي (unilever.com):

- 21.1 مليار أورو رقم أعمال قسم الجمال والعناية الشخصية.

- 19.1 مليار أورو رقم أعمال قسم الأطعمة والمرطبات.

- 10.5 مليار أورو رقم أعمال قسم الرعاية المنزلية.

5. زيادة مؤسسة UNILEVER للأعمال المستدامة:

تعتبر مؤسسة UNILEVER رائدة في الأعمال المستدامة وفق عدة تصنيفات عالمية، من بينها (unilever.com):

1.5 استطلاع Globescan: هو استطلاع عالمي يستند لآراء الخبراء حول تقييم برامج التنمية المستدامة لتحديد المؤسسات الرائدة في هذا المجال، واستناداً لنتائج هذا الاستطلاع حافظت مؤسسة UNILEVER سنة 2020 على ريادتها في الأعمال المستدامة للعام العاشر على التوالي.

2.5 تصنيف Gartner: هو تصنيف يدرس المقاييس العامة للأعمال التجارية ومسؤولية المؤسسات، ويبحث في تصنيفات المؤسسات الناشطة في نفس المجال لبعضها البعض، إضافة إلى نظرة وتصنيف محلي Gartner لهذه المؤسسات، واستناداً لنتائج هذا التصنيف احتلت مؤسسة UNILEVER سنة 2020 مكاناً ضمن الفئة الحصرية "MASTERS" التي تُمنح للمؤسسات التي حققت أعلى خمس درجات خلال سبعة على الأقل من السنوات العشر الأخيرة.

3.5 تصنيف مجموعة CDP: هي مجموعة بيئية غير ربحية منحت مؤسسة UNILEVER سنة 2020 تصنيف «A» TRIPLE نظير مساعيها في التخفيف من مخاطر المناخ، حماية الغابات والمحافظة على المياه.

ثانياً: عرض خطة مؤسسة UNILEVER لتبني أبعاد التنمية المستدامة

سيتم استعراض خطة مؤسسة UNILEVER لتبني أبعاد التنمية المستدامة خلال سنوات 2008، 2016، 2020 و 2030، مع إبراز ما تم استهدافه وما تم تحقيقه فعلاً بنهاية سنة 2020 وما يتم استهدافه؛ حيث تهدف خطة مؤسسة UNILEVER لتبني أبعاد التنمية المستدامة إلى فصل نمو المؤسسة عن بصمتها البيئية مع زيادة تأثيرها الاجتماعي الإيجابي. وللخطة ثلاث مجالات رئيسية لتحقيقها، تدعمها تسعة التزامات وأهداف تغطي أداء المؤسسة الاجتماعي والبيئي والاقتصادي عبر سلسلة القيمة بأكملها.

1. الصحة والرعاية:

استهدفت المؤسسة تحسين الصحة والنظافة الصحية للأشخاص من خلال اتخاذ إجراءات لتحسين صحتهم ورفاههم، سواءً في مجال الصحة والنظافة أو التغذية كما يلي:

1.1. الصحة والنظافة: استهدفت المؤسسة مساعدة أكثر من **1 مليار شخص** على اتخاذ إجراءات لتحسين صحتهم ونظافتهم الصحية، بحلول عام **2020**، وهذا للحيلولة دون انتشار الأمراض الخطيرة مثل الإسهال (UNILEVER, 2021).

– **538 مليون شخص** تمت مساعدتهم بنهاية سنة **2016**، (UNILEVER, 2016) وبنهاية سنة **2020**، تمت مساعدة **1.3 مليار شخص** (UNILEVER, 2016)، من خلال منتجات المؤسسة الرامية لتحقيق:

- الحد من أمراض الإسهال والجهاز التنفسي من خلال غسل اليدين.
- توفير مياه الشرب.
- تحسين الوصول إلى المرافق الصحية.
- تحسين صحة الفم.
- تحسين احترام الذات.
- تسريع إلتئام الجلد.

2.1. التغذية: تسعى المؤسسة للعمل بلا كلل لتحسين الطعم والجودة الغذائية لجميع منتجاتها، بحلول عام **2020**، معظم المنتجات تلي أو تتجاوز أعلى المعايير الغذائية العالمية الدولية للتغذية، ولكن التزامها لن يتوقف عند هذا الحد، بل تخطط لمضاعفة ترقية المنتجات والقواعد الإرشادية لتمكين مئات الملايين من الناس على اتباع نظام غذائي صحي (UNILEVER, 2016).

– **35%** من حجم المنتجات تستجيب للمعايير الغذائية الأكثر صرامة في عام **2016** (UNILEVER, 2016)، وبلغت هذه النسبة **61%** (UNILEVER, 2016) بنهاية سنة **2020**، ذلك من خلال العمل على تجسيد المعايير الآتية:

1.2.1. تقليل محتوى الملح والدهون المشبعة: من خلال:

- تقليل الدهون المشبعة.
- زيادة الأحماض الدهنية الأساسية.
- إزالة الأحماض الدهنية المتحولة.

2.2.1. الحد من محتوى السكر: من خلال:

- تقليل السرعات الحرارية في مثلجات الأطفال، والتقليل المضاعف في مثلجات الكبار.
- تقديم معلومات عن اتباع نظام غذائي صحي.

2. التأثير البيئي:

بحلول عام **2030**، تستهدف المؤسسة خفض البصمة البيئية المتعلقة بتصنيع واستخدام منتجات المؤسسة إلى النصف (UNILEVER, 2021, p. 15). بما يكفل تطور الأعمال كالاتي:

1.2. الغازات المسببة للاحتباس الحراري

1.1.2. دورة حياة المنتجات: تستهدف المؤسسة بحلول عام **2030** أن تخفض إلى النصف الغازات المسببة للاحتباس الحراري المنبعثة من منتجاتها على امتداد دورة حياتها (UNILEVER, 2021, p. 15).

إذ بنهاية سنة **2016** ارتفع أثر المؤسسة على انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري على استخدام المستهلك بنسبة (+08%) مقارنة بسنة **2010** (UNILEVER, 2016, p. 15)، وبنهاية سنة **2020** بلغت هذه النسبة (+10%) بسبب الاستحواذ على علامات تجارية ذات انبعاثات عالية من الغازات المسببة للاحتباس الحراري (UNILEVER, 2021, p. 15).

2.1.2. الإنتاج: بنهاية سنة **2020**، استهدفت المؤسسة أن يكون ثاني أكسيد الكربون المنبعث من مصانعها عند مستويات عام **2008** أو دونها، على الرغم من أن أحجام الإنتاج أعلى بكثير.

- عند نهاية سنة **2016**، حققت المؤسسة (-43%) نسبة انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن إنتاج كل طن منذ عام **2008** (UNILEVER, 2016, p. 03)، وبنهاية سنة **2020** تواصل انخفاض هذه النسبة بالغا (-75%) (UNILEVER, 2021, p. 16).

3.1.2. السعي للحصول على بصمة محايدة للكربون في مواقع التصنيع: وذلك من خلال مواصلة العمل على (UNILEVER, 2021, p. 04):

- إمدادات الطاقة المتجددة.
- توفير شبكة الكهرباء بالطاقة المتجددة.
- القضاء على الفحم من مزيج الطاقة.
- وضع فائض الطاقة تحت تصرف المجتمعات المحلية.
- مصانع جديدة.
- الحد من الغازات المنبعثة من عملية النقل.
- الحد من الغازات المنبعثة من عملية التبريد.
- تقليل استهلاك الطاقة من المكاتب.
- الحد من تنقلات الموظفين.

2.2. المياه

1.2.2. استخدام المنتجات: استهدفت المؤسسة بحلول **2020** تخفيض كمية المياه المتعلقة باستخدام المنتجات من قبل العملاء إلى النصف، إلا أن أثر المؤسسة على تخفيض كمية المياه من قبل العملاء لم يتغير منذ سنة **2010** وفق ما تم استهدافه، ويرجع ذلك إلى أن التقدم الذي حصل فعلياً، قد تم موازنته بالتغيرات التي طرأت على نوعية المنتجات، حيث أن المؤسسة أضافت إلى محافظتها منتجات أخرى ذات بصمة مائية أعلى من المتوسط مقارنة بعام **2010** (UNILEVER, 2021, p. 18).

2.2.2. الإنتاج: استهدفت المؤسسة بحلول عام **2020**، أن تكون عمليات سحب المياه من الشبكة العالمية للمصانع عند مستويات عام **2008** أو دونها، على الرغم من ارتفاع أحجام الإنتاج بشكل كبير، وتم تحقيق هذا الهدف فعلياً سنة **2018** (UNILEVER, 2021, p. 19). حيث أنه مع نهاية سنة **2016**، حققت المؤسسة (-37%) نسبة الانخفاض في سحب المياه لكل طن من الإنتاج

مقارنة بعام 2008 (UNILEVER, 2016, p. 03)، وبنهاية سنة 2020 تواصل انخفاض هذه النسبة بالغا (-49%) (UNILEVER, 2021, p. 19).

3.2.2. السعي لتقليل المياه التي تستعملها مواقع التصنيع: ذلك من خلال العمل على (UNILEVER, 2021, p. 04):

- مصانع جديدة.
- تقليل استهلاك مياه الغسيل.
- استخدام المواد التي تتطلب كميات أقل من المياه.
- التقليل من استهلاك المياه في الزراعة.

3.2. النفايات

1.3.2. المنتجات: استهدفت المؤسسة بحلول عام 2020 تخفيض النفايات الناتجة عن استهلاك المنتجات إلى النصف. حيث مع نهاية سنة 2016، حققت المؤسسة (-28%) نسبة انخفاض حجم النفايات لكل وحدة استهلاك منذ عام 2010، وبنهاية سنة 2020 تواصل انخفاض هذه النسبة بالغا (-34%) (UNILEVER, 2021, p. 20).

2.3.2. الإنتاج: استهدفت المؤسسة بحلول عام 2020، أن تكون الكمية الإجمالية للنفايات المعالجة تساوي أو تقل عن مثيلتها في عام 2008، على الرغم من ارتفاع حجم الانتاج بشكل كبير، وتم تحقيق هذا الهدف فعليا سنة 2012. وبحلول نهاية عام 2014، حققت المؤسسة صفراً من النفايات غير الخطرة المرسله مكب النفايات عبر شبكة مصانعها وحافظت على ذلك في كل عام لاحق، بما في ذلك عام 2020، وخلال نفس الفترة تم تحقيق [-96%] نسبة انخفاض إجمالي النفايات لكل طن من الإنتاج مقارنة بعام 2008 (UNILEVER, 2021, p. 21).

3.3.2. تخفيض النفايات في عمليات التصنيع: ذلك من خلال العمل على (UNILEVER, 2021, p. 04):

- صفر نفايات خطرة ترسل إلى المكبات.
- مصانع جديدة.
- أغلفة بلاستيكية يمكن إعادة استخدامها، إعادة تدويرها.
- تقليل التعبئة والتغليف.
- مضاعفة الاسترداد وإعادة تدوير الأغلفة.
- علاج النفايات في أكياس.
- الاستغناء عن استعمال بلاستيك PVC.

4.3.2. تقليل نفايات المكاتب: ذلك من خلال العمل على (UNILEVER, 2021, p. 04):

- تقليل، إعادة الاستخدام، استرداد.
- تقليل استهلاك الورق.
- حذف الورق في بعض العمليات.

3. تحسين ظروف عيش الأشخاص:

استهدفت المؤسسة بحلول عام 2020، تحسين ظروف معيشة ملايين الأشخاص، وكذا نمو نشاطها، كالاتي:

1.3. إمدادات مستدامة: تستهدف المؤسسة بحلول عام 2020، أن تكون 100% من موادها الزراعية الخام مصدرها مستدام (UNILEVER, 2021, p. 24). إذ مع نهاية سنة 2016، حققت المؤسسة (51%) من المواد الزراعية الأولية تأتي من مصادر مستدامة (UNILEVER, 2016, p. 05) لا يستوجب الحصول عليها إزالة للغابات، وبنهاية عام 2020 بلغت هذه النسبة

(67%) (UNILEVER, 2021, p. 24)، حيث تمثلت المواد الزراعية الخام في: (زيت النخيل المستدام / الورق والكرتون / فول الصوجا وزيته / الشاي / الفواكه / الخضر / الكاكاو / السكر الطبيعي / زيت عباد الشمس / زيت اللفت / منتجات الألبان / بيض الدجاج خارج الأقفاس / زيادة على الإمدادات المستدامة من اللوازم المكتنبة).

2.3. الإنصاف في العمل: استهدفت المؤسسة بحلول عام 2020، تعزيز حقوق الإنسان على مستوى كل عملياتها وكذا على مستوى قنواتها اللوجستية الموسعة. ومع نهاية سنة 2016، (67%) من مشتريات المؤسسة تستجيب للمعايير الإلزامية لسياساتها التموينية المسؤولة، وبنهاية عام 2020 بلغت هذه النسبة (83%) (UNILEVER, 2021, p. 30).

وتواصلت المؤسسة ادماج حقوق الإنسان في كل عملياتها إذ مع نهاية سنة 2016، بلغ المؤشر العام للأمن المسجل **1.01** لكل مليون ساعة عمل (UNILEVER, 2016, p. 05)، وبنهاية عام 2020 بلغ المؤشر **0.63** لكل مليون ساعة عمل، أقل بنسبة 70% مقارنة بعام 2008 (UNILEVER, 2021, p. 30).

كما تواصلت المؤسسة العمل في مجال تطبيق مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالمؤسسات وحقوق الإنسان من خلال (UNILEVER, 2021, p. 04):

- 100% من المشتريات ستكون من موردين يتعهدون باحترام سياسة المؤسسة بالإمداد المسؤول.
- إنشاء نماذج للمكافأة العادلة.
- تحسين الصحة، التغذية والرفاه للموظفين.
- تقليل الإصابات وحوادث العمل.

3.3. الفرص المتاحة للمرأة: استهدفت المؤسسة بحلول عام 2020، تعزيز استقلالية **05** مليون امرأة، حيث ومع نهاية عام 2016، استفادت **920.000** امرأة من المبادرات الرامية لتطوير أمنهن، مهارتهن وتوسيع مجالات فرصهن، وبنهاية عام 2020 بلغ عدد المستفيدات **2.63** مليون امرأة. كما سجلت بنهاية عام 2020، **31%** من الموظفين القياديين في شركة يونيليفر من النساء، و**22%** من موظفي الإدارة العليا من النساء (UNILEVER, 2021, p. 33)، وتتواصل مساعي المؤسسة لـ:

- ضمان أفضل توازن بين الرجال والنساء داخل المؤسسة.
- تعزيز أمن المرأة في المجتمعات المحلية حيث تنشط المؤسسة.
- تحسين فرص المرأة للحصول على التعليم والتدريب.
- مضاعفة فرص المرأة على امتداد سلسلة القيمة.

4.3. نماذج الأعمال الشاملة: استهدفت المؤسسة بحلول عام 2020، أن يكون لها أثر إيجابي على حياة **5.5** مليون شخص. حيث مع نهاية عام 2016، استفاد **650.000** مزارع من المبادرات الرامية إلى تحسين ممارساتهم الزراعية أو زيادة أرباحهم، كما استفاد **1.5** مليون من صغار تجار التجزئة من المبادرات الرامية إلى زيادة أرباحهم، وبنهاية عام 2020 شملت الاستفادة على التوالي **832.000** مزارع و **1.83** مليون تاجر (UNILEVER, 2021, p. 36). وتتواصل مساعي المؤسسة لـ:

- تحسين الظروف المعيشية لصغار المزارعين.
- زيادة الإيرادات لصغار تجار التجزئة.
- زيادة مشاركة المقاولون الشباب على امتداد سلسلة القيمة.

ثالثاً: وقائع عن تبني مؤسسة UNILEVER لأبعاد التنمية المستدامة

1. في مجال الاستدامة البيئية:

يتجلى ذلك من خلال (UNILEVER, 2016, p. 05):

- تم زرع ما مجموعه 100.000 شجرة في عام 2017 في 03 غابات فرنسية.
- تم زرع ما مجموعه 195.770 شجرة في عام 2015 في جنوب إفريقيا.
- تطوير التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ من خلال استيعاب 15.000 طن من ثاني أكسيد الكربون.

2. في مجال الاستدامة الاجتماعية:

مؤسسة "سوفيدا" (إحدى المؤسسات الفرعية للمؤسسة الأم يونيليفر) تفتتح أسواق جديدة لتعزيز النظافة، حيث تم افتتاح أول المراكز الخدمية للمؤسسة تزامناً مع يوم النظافة العالمي 19 نوفمبر عام 2016، مقره أحد أكبر الأحياء الفقيرة في مومباي، يساعد 1500 شخص ينحدرون من الأسر ذوي الدخل المنخفض الذين يواجهون مشاكل معقدة لأن البنية التحتية للنظافة نادرة أو مكلفة. يضم المركز منتجات مؤسسات فرعية تتبع للمؤسسة الأم يونيليفر، يتعلق الأمر بمنتجات مؤسسات Lifebuoy، Pureit، Domestos، ويوفر المركز المياه الشروب، ومراحيض مزودة بالمياه المتدفقة، حمامات نظيفة ومرافق لغسيل الملابس، وكلها بأسعار في متناول الجميع.

من خلال تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، تقوم مؤسسة سوفيدا بإعادة تدوير المياه المستخدمة في الغسيل والاستحمام لتنظيف المراحيض، وبذلك تجلب فوائد بيئية، وتحسن صحة الآلاف من الناس وتروج لبعض منتجات المؤسسة الأم "يونيليفر" (UNILEVER, 2016, p. 06).

3. في مجال الاستدامة الاقتصادية:

سجلت مؤسسة UNILEVER خلال تقييم نشاطات سنة 2016 في الشق ذو العلاقة بتبني أبعاد التنمية المستدامة ما يلي (UNILEVER, 2016, p. 04):

- العلامات التجارية المستدامة تنمو بنسبة 50٪ أسرع من بقية نشاطات المؤسسة.
- خلال الثماني سنوات الأخيرة سجلت المؤسسة زيادة في رقم أعمالها يعادل ضعف الزيادة المسجلة في معدل النمو الإجمالي للسوق.
- المساهمون استفادوا من مردود أعلى من 200٪.
- نمت العلامات التجارية المستدامة بنسبة 50٪ أسرع من مثيلاتها، ومثلت 60٪ من إجمالي النمو للمؤسسة.
- لجنة الأعمال والتنمية المستدامة للمؤسسة، قدرت أن أهداف التنمية المستدامة تتيح فرصاً اقتصادية تبلغ 12 مليار دولار ومن المتوقع أن تولّد ما يصل إلى 380 مليون وظيفة جديدة.

الخاتمة

تبني أبعاد التنمية المستدامة أمر باتت تفرضه الظروف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية على كل المشاريع المقاولاتية الراغبة في أن تضمن لنفسها البقاء والاستقرار، ورغم المخاطر والمعوقات التي ينطوي عليها هذا التوجه والتي يصعب تجاوزها إلا أنه يحمل فرصاً استثمارية جديدة وآفاقاً مستقبلية تمكن المشاريع المقاولاتية من بناء استراتيجيات تنافسية ذات أبعاد اقتصادية، اجتماعية وبيئية تعزز بها مكانتها في الأسواق المحلية والعالمية. حيث أصبح موضوع المقاولاتية المستدامة واحداً من المجالات الأكثر إثارة والأسرع نمواً. ويتخطى تركيز المقاولاتية المستدامة العمليات اليومية والجانب التنظيمي، لتركز أكثر على الشخصية المبادرة والمبتكرة والأهداف

المنشودة التي تصب في قالب الاستدامة، باعتبار المقاولاتية المستدامة التوليفة التي تجمع بين تحقيق المكاسب، استغلال الاختلالات والتحول نحو الاستدامة، وأن المكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية المحققة تعود بالنفع على كل من منظمة الأعمال، الأفراد والمجتمع ككل، وعليه فأساس انطلاق المبادرة المقاولاتية هي فرص تترجم إلى منتجات، خدمات أو عمليات إنتاج مستقبلية، يتم اكتشافها واستغلالها من قبل المقاول المستدام الذي يصطاد الفرص مستغلا الاختلال والفشل الحاصلان في الأسواق غير المستدامة، وبالتالي تحويل قطاع بكامله نحو فكرة الاستدامة

نتائج الدراسة

- في إطار تبنيتها للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، فإن المسؤولية الاجتماعية تعد إحدى مقومات التوجه المستدام للمشاريع المقاولاتية، وهذا ما سعت إليه شركة.
- في إطار تبنيتها للبعد البيئي للتنمية المستدامة، فإن الإدارة البيئية تعد إحدى ركائز التوجه المستدام للمشاريع المقاولاتية.
- تبني المشاريع المقاولاتية لأبعاد التنمية المستدامة مكلف ومحفوف بالمخاطر والمعوقات إلا أن نتائجه الاقتصادية بالدرجة الأولى أعلى لا سيما أن ذلك ذو صدى تسويقي مرتفع يخدم المركز التنافسي للمشروع، إضافة إلى تحقيق عوائد اجتماعية وبيئية.
- يشكل النمو المستدام والعدل الطريقة الوحيدة لخلق قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة لدى شركة UNILEVER .
- يتمثل أحد أهداف الخطة المستدامة لشركة UNILEVER في تقليل الأثر البيئي لتصنيع المنتجات واستخدامها إلى النصف. حيث تساهم الشركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- اعتماد شركة UNILEVER خطة تهدف إلى دمج الاستدامة في سلسلة القيمة بأكملها، من الإنتاج إلى الاستهلاك، وتعزيز نموذج الأعمال الذي يحفز الاقتصاد الدائري؛ من خلال تصميم نموذج مستدام لتعزيز النمو التنافسي المسؤول، بما يتماشى مع مختلف أصحاب المصلحة ويفيد البيئة والمجتمع. بما يحقق أهداف الشركة، ويحفز الابتكار ويعزز الارتباط العاطفي بين العلامات التجارية وعلاماتها لدى المستهلكين، وكذلك التخفيف من المخاطر وخفض التكاليف.

الإحالات والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. إحسان دهش جلاب. (2016). قراءات في الفكر الريادي. عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.
2. آسيا قاسمي. (2011). التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية. الملتقى الدولي الثاني: السياسات والتجارب التنموية المجال العربي والمتوسطي: التحديات، التوجهات والآفاق، باجة- تونس.
3. خالد مصطفى قاسم. (2007). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الاسكندرية: الدار الجامعية.
4. خلف السكارنة. (2009). أخلاقيات الأعمال (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر.
5. سامية جلال سعد. (2005). الإدارة البيئية المتكاملة. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
6. عبد الرزاق حسن وسن. (2013). إضاءات التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
7. عبد العزيز قاسم محارب. (2001). التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
8. علي حميدوش. (2006). التنمية البشرية والتنمية المستدامة. الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة 06-07 جوان 2006. المركز الجامعي المدية: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
9. فتيحة مزارشي، و حسنية مداني. (2008). استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدمية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في ظل ضوابط التنمية المستدامة. الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير.
10. محمد كامل عارف. (1987). تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، 1987، ص 69. الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب.
11. محمد الصيرفي. (2007). المسؤولية الاجتماعية لإدارة (الطبعة الأولى). مصر: دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر.
12. محمد بوهزة، و عمر بن سديرة. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة "حالة الجزائر". الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 08/07 أفريل. جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
13. محمد غنيم عثمان، و ماجدة أبو زنت. (2010). التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار الصفا.
14. نجم العزاوي، و عبد الله حكمت النجار. (2010). إدارة البيئة ونظام متطلبات وتطبيقات ISO 14000 (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة.
15. نجم نجم عبود. (2012). المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة. مصر: دار الورق للنشر والتوزيع.

References in english

1. Bhushan, Y. (2012). Sustainable Entrepreneurship – Case Studies of Indian Smes. *11th International Entrepreneurship Forum Kuala Lumpur*, (p. 41). Malaysia.
2. UNILEVER. (2016). Retrieved 04 19, 2021, from Le Plan UNILEVER pour un Mode de Vie Durable, RÉSUMÉ DES PROGRÈS 2016: <https://www.unilever-pro-nutrition-sante.fr/wp-content/uploads/2017/10/USLP-Resume-des-progres-2016-en-francais-compressed.pdf>
3. UNILEVER. (2016). Retrieved 04 18, 2021, from UNILEVER Sustainable Living Plan, Summary of Progress 2016.: https://www.unilever.com/Images/uslp-summary-of-progress-2016_tcm244-525708_1_en.pdf
4. UNILEVER. (2021, 03). Retrieved 04 20, 2021, from Sustainable Living Plan 2010 to 2020, Summary of 10 years' Progress, March 2021: Link: <https://blog.kakaocdn.net/dn/bxSg8R/btq1KIErZkJ/WXiOckVnYyalYDroHR3po0/USLP-summary-of-10-years-progress.pdf?attach=l&knm=tfile.pdf>
5. BURGEMIER, B. (2008). *Politiques économiques du développement durable*, , Paris, P 180. (éd. 3). Paris: beock université.
6. Christophe ESTAY .(2012) *La motivation entrepreneuriale dans le contexte sub-saharien francophone* . THESE pour obtenir le grade de Docteur du Conservatoire National des Arts et Métiers ·Sciences de Gestion.
7. Fernqndo , L. (2012, April 24). Promoting sustainable development: The Role of Entrepreneurship Education. *International Small Business Journal*, 05.
8. Marie Claude SMOUTS .(2005) *Le développement durable* .France: Editions Armand Colin.
9. McEwe Thaddeus) . May, 2013 .(n, Ecopreneurship as a Solution to Environmental Problems Implications for College Level Entrepreneurship Education *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences* ,Vol 3(N 5.266).
10. Mullenbach Astrid .(2002) *La Responsabilité Sociétale Des Entreprises* .(Sorbonne)· Paris.
11. Oriol, P. a. (2011). *Create Impact Handbook for sustainable Entrepreneurship*. Enviu – innovators in sustainability.
12. Samer, A.-S. (2012, February). Social Entrepreneurship: Definition and Boundaries, Technology Innovation. *Management Review*, 24.

13. Surinder , B. (2012). Sustainable Entrepreneurship and Knowledge Based Development. In B. Surinder (Ed.), *11th International Entrepreneurship Forum Kuala Lumpur*, (p. 08). Malaysia.
14. *unilever.com* .Link: <https://www.unilever.com/our-history.html#timeline+3D+515804+open>, Date: 15.02.2021.
unilever.com ·2021 .Link: <https://www.unilever.com/our-company/at-a-glance>, Date:16.04.2021.
15. Wakerman, G. (2008). *Le développement durable*. Paris: Ellipses édition marketing.